تحرك عاجل

أَوقِفُوا تنفيذ الإعدام الوشيك بحق رجلَيْن بحرينيَيْن

يواجه جعفر محمد سلطان وصادق مجيد ثامر، وهما بحرينيان ينتميان إلى الطائفة الشيعية، خطرًا وشيكًا بإعدامهما في المملكة العربية السعودية، إذ حكمت عليهما المحكمة الجزائية المتخصصة بالإعدام في أكتوبر/تشرين الأول 2021، بعد محاكمة فادحة الجور بتهم متعلقة بالإرهاب، تضمنت تهريب مواد متفجرة إلى المملكة والمشاركة في احتجاجات مناهضة للحكومة في البحرين. وفي أبريل/نيسان 2022، أيّدت المحكمة العليا الحكمَيْن الصادرَيْن ضدهما، ما يجعل تنفيذ إعدامهما وشيكًا، بمجرد أن يُصدِّق الملك عليهما. وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات السعودية ألا تُصدِّق على حكمَيْ إعدامهما، وأن تُسقِط إدانتهما، وتُعيد محاكمتهما بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

مكتب جلالة الملك،

الديوان الملكي، الرياض،

المملكة العربية السعودية

فاكس: 3125 403 11 966+ (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود،

تحية طيبة وبعد ...

*يواجه **جعفر محمد سلطان وصادق مجيد ثامر**، وهما بحرينيان شيعيان، خطرًا وشيكًا بإعدامهما في أعقاب قرار المحكمة العليا في أبريل/نيسان 2022 بتأييد حكمَيْ إعدامهما، وذلك على الرغم من ادعاءات المتهمَيْن أمام المحكمة حول تعرُّضهما للضرب المُبرِّح في أثناء استجوابهما. وقد أُدين الرجلان بارتكاب مجموعة من الجرائم التي تضمنت "الانضمام إلى خلية إرهابية [...] تهدف لزعزعة أمن المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وإشاعة الفوضى"، و"المشاركة في المظاهرات التي حدثت في مملكة البحرين"، وتهريب عبوات تحتوي على متفجرات إلى المملكة العربية السعودية، "بقصد زعزعة بأمن المملكة". وحكمت المحكمة الجزائية المتخصصة بالإعدام على الرجَلَيْن في أكتوبر/تشرين الأول 2021، بعد محاكمة مطوَّلة وجائرة بدأت في يناير/كانون الثاني 2019. وقد أيّدت محكمة الاستئناف الحكمَيْن الصادرَيْن ضدهما في يناير/كانون الثاني 2022.*

وأُحتُجِز الرجلان بمعزل عن العالم الخارجي قيد الحبس الانفرادي لمدة ثلاثة أشهر ونصف، بعد اعتقالهما في 8 مايو/أيار 2015. ولم يُسمَح لهما بالاتصال بأسرتَيْهما إلا بعد مرور 115 يومًا، ومنعهما مسؤولو السجن حينئذ من التحدث بشأن ظروف احتجازهما أو استجوابهما. وسُمِح لأسرتَيْهما بزيارتهما للمرة الأولى في أكتوبر/تشرين الأول 2015. وإضافة إلى ذلك، لم يُتَح المجال أمام جعفر محمد سلطان ولا صادق مجيد ثامر بالتمتُّع بالتمثيل القانوني طوال فترة حبسهما الاحتياطي أو استجوابهما. ووفقًا لما جاء في وثائق المحكمة، أفادا بأنهما تعرّضا للتعذيب، بأنّ اعترافاتهما المزعومة أُنتُزِعت منهما تحت وطأة الإكراه. وأخبر جعفر محمد سلطان المحكمة أيضًا بأنه تعرّض للضرب بالكابلات والتهديد بأنه لن يرى أسرته ما لم يُوقّع على "الاعتراف" بالصيغة التي وضعها المُحقق. وبحسب وثيقة المحكمة التي أوردت تفاصيل مرافعة الدفاع عنه، نُقِل جعفر بعد ذلك إلى مستشفى السجن لمدة 10 أيام بسبب ما وقع عليه من تعذيب.

ونحث جلالتكم على ألا تُصدّقوا على الحكم بإعدام جعفر محمد سلطان وصادق مجيد ثامر، وأن تُسقِطوا إدانتهما وحكمَيْ إعدامهما، بالنظر إلى بواعث القلق البالغة بشأن مدى نزاهة محاكمتهما، وأن تأمروا بإعادة محاكمتهما بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، من دون اللجوء إلى

عقوبة الإعدام. وعلاوة على ذلك، ندعوكم إلى أن تأمروا بإجراء تحقيق عاجل يتسم بالحيادية والاستقلالية والفعالية بشأن مزاعمهما أمام المحكمة حول تعرُّضهما للتعذيب وغيره من سوء المعاملة، وأن تُصدِروا على الفور أمرًا بوقف تنفيذ جميع عمليات الإعدام، تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

معلومات إضافية

في ظل غياب معلومات تتسم بالشفافية حول العمليات الإجرائية القضائية في المملكة العربية السعودية، لا سيما في الدعاوى التي تنطوي على عقوبة الإعدام، لا تعلم الأسر بمصير ذويها إلا عبر وسائل الإعلام. وترى منظمة العفو الدولية، حسب تقييمها لقرار المحكمة العليا بتأييد حكمَيْ الإعدام ضد جعفر محمد سلطان وصادق مجيد ثامر، أنه ينبئ بوضوح بأن إعدام الرجلين بات وشيكًا، إذ لن تُبلَّغ أسرتاهما بموعد تصديق الملك على حكمَيْ إعدامهما.

وفي 13 مارس/آذار 2022، أعلنت وزارة الداخلية السعودية تنفيذ الإعدام بحق 81 شخصًا، ما أُعتُبِر موجة مُروعة من عمليات الإعدام المُنفَّذة بحق أشخاص أُدينوا بجرائم مختلفة، تضمنت جرائم متعلقة "بالإرهاب"، والقتل المتعمّد، والسطو المسلح، وتهريب الأسلحة. وأُدين عدد من الذين أُعدِموا أيضًا بتهم من قبيل "السعي لزعزعة النسيج الاجتماعي واللُحمة الوطنية" و"الدعوة إلى المشاركة في الاعتصامات والمظاهرات"، ويصف كل ذلك أفعالاً تحظى بحماية الحقوق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. وتضمن الأشخاص الذين أُعدِموا 41 شخصًا ينتمون إلى الأقلية الشيعية في المملكة العربية السعودية.

ووثَّقت منظمة العفو الدولية نمطًا من القمع يستهدف أبناء الطائفة الشيعية في المملكة السعودية، وذلك تحديدًا عبر المحكمة الجزائية المتخصصة التي أصدرت أحكامًا قاسية بالسجن والإعدام، على أثر محاكمات فادحة الجور، شابتها مزاعم حول تعرُّض الأفراد للتعذيب خلال احتجازهم، في حين أن النيابة لم تُجرِ أي تحقيقات بشأن هذه المزاعم على نحو منهجي.

وفي بداية عام 2021، أعلنت السلطات السعودية عن إجراء تغييرات ذات صلة بعقوبة الإعدام، من بينها وقف تنفيذ عمليات الإعدام لمعاقبة المتهمين بجرائم متعلقة بالمُخدِّرات، بموجب أحكام بالإعدام صدرت بناءً على سلطة القضاة التقديرية (التعزير)، لا وفقًا لما تقتضيه الشريعة الإسلامية. وبينما يبدو أن الوقف قد نُفِّذ في ظاهر الأمر، لم يتخذ طابعًا رسميًا بعد، ويظل على هذا الوضع، إذ لا تزال القوانين السارية المتعلقة بالمُخدِّرات تشتمل على عقوبة الإعدام، ولا يزال هناك أشخاص حُكِم عليهم سابقًا بالإعدام بجرائم متعلقة بالمُخدِّرات تحت طائلة الإعدام. وإضافة إلى ذلك، واصلت المحاكم إصدار أحكام الإعدام، بينما تُنفَّذ عمليات الإعدام بحق الأشخاص بجرائم أخرى يُمكن فيها للقضاة أن يصدروا أحكام

الإعدام وفقًا لسلطتهم التقديرية. وأُصدِر حكمان استنسابيان بحق جعفر محمد سلطان وصادق مجيد ثامر بالإعدام.

وتُعَد عقوبة الإعدام إحدى ضروب العقاب القاسية واللاإنسانية والمهينة. وتُعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات من دون استثناء، وبغض النظر عن المتهم، أو الجريمة التي ارتكبها، أو كونه مذنب أو بريء، أو الطرق المُستخدَمة في تنفيذ الإعدام.

لغة المخاطبة المُفضلة: اللغة الإنكليزية أو العربية
يمكن استخدام لغة بلدكم
ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 18 يوليو/تموز 2022

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.
الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: جعفر محمد سلطان وصادق مجيد ثامر (صيغ المذكر)